فيصل عمر كرامي

اقتراح قانون معجل مكرر

لإقرار البطاقة التمويلية وتأمين الاعتمادات اللازمة لتمويلها

مادة وحيدة:

أولاً: يجاز للحكومة أن تُصدر بطاقة تمويلية هي عبارة عن مساعدة مالية شهرية بسقف قدره (٨٠٠) ألف ليرة لبنانية لحوالي (٧٠٠) ألف عائلة لبنانية ولمدة سنة كاملة، أي بقيمة /٦٧٢٠/ مليار ليرة لبنانية، وذلك في إطار شبكة الأمان الاجتماعي ومساعدة العائلات الأكثر حاجة التي تضررت بنتيجة الأوضاع الاقتصادية المُتردية في البلاد وتداعيات أزمة فيروس كورونا.

ثانياً: يُفتح في الموازنة العامة والموازنات المُلحقة لعام ٢٠٢١ قبل إقرارها اعتماد بقيمة/٦,٧٢٠/ مليار ليرة لبنانية ويُدون فيها سنداً لما تنص عليه المادة /١٢/ من قانون المحاسبة العمومية وذلك لتغطية النفقات التي سترتبها البطاقة التمويلية.

ثالثاً: يُغطى الاعتماد بإعادة تقدير واردات الموازنة العامة لسنة ٢٠٢١.

رابعاً: تبقى سياسية الدعم قائمة وتعتبر البطاقة التمويلية مكمله لها.

خامساً: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

التوقيع

فيصل كرامي

فيصل كرامي

الأسباب الموجبة

بعد ان باتت سياسة الدعم مسألة محورية وأولوية بسبب تبعاتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية.

وبعد ان تبين أن جزأً كبيراً من الدعم لا يصل الى مستحقيه إما بسبب تخزين المواد المدعومة من قبل بعض التجار أو تهريبها الى خارج لبنان، الأمر الذي حرم الشريحة المستهدفة من الاستفادة مئة بالمئة من الدعم.

ولما كان إقرار البطاقة التمويلية، الى جانب سياسة الدعم، من شأنه أن يوسع قاعدة العائلات المستفيدة وتغطية ثغرات السياسة التمويلية، والتي سوف تستفيد من مبلغ بسقف /٨٠٠/ ألف ليرة لبنانية شهرياً ولمدة سنة واحدة، بما يتماشى مع ما سيتم دفعة بموجب القرض من البنك الدولي المتعلق بشبكة الأمان الاجتماعي.

لذلـــك،

نتقدم من المجلس الكريم باقتراح قانون معجل مكرر يرمي الى إقرار البطاقة التمويلية وتأمين الاعتماد اللازم لتغطية نفقاتها آملين مناقشته وإقراره.